

II. السوق غير الشرعية للمخدرات وأضرارها

الاقتصادية(*)

أ. محمد بلبريك (**)

مقدمة

إنَّ التعرُّض إلى الأضرار الاقتصادية للمخدرات يعد من المواضيع الشائكة التي يكتنفها الكثير من الغموض وعدم الدقة والسرية، وذلك لكونها سوق شرعية، وتنجر عنها أموال طائلة تفوق كل الاسواق ما عدا السلاح، حتى الأرقام المقدَّمة من أعلى المؤسسات العالمية كالشرطة الدولية أو صندوق النقد الدولي أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشوبها الكثير من عدم الدقة. إلا أنَّ تجارة المخدرات كباقي التجارة حتى كونها غير شرعية، فهي تستجيب لقانون العرض والطلب.

وتقرُّ معظم التقارير الدولية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للسنوات الأخيرة، بالغموض التي تتميز به السوق غير الشرعية للمخدرات ممَّا يجعل من عملية التقدير في غاية الصعوبة، وذلك لكون أنَّ معظم المدخلات الأساسية التي تحتاجها مثل هذه التقديرات (المعطيات، الأسعار، الكمية المصدرة والمستوردة والمستهلكة) هي في حد ذاتها غير دقيقة ومقدرة ومأخوذة في أغلب الأحيان من معطيات غير كاملة⁽¹⁾.

(*) مقال نشر في مجلة، فكر ومجتمع، ع 28.

(**) محاضر، بجامعة التكوين المتواصل-الجزائر.

وخصوصاً إذا علمنا أنه خلال التسعينات كان عدد البلدان المنتجة للمخدرات لا يتعدى العشرين وكلها معلومة لدى الهيئات الدولية، إنتشر الإنتاج اليوم على مستوى كل دول العالم، وهذا للمغريات المادية التي يجنيها هذا السوق. وإذا كانت زراعة المخدرات الطبيعية في تراجع، فإنّ إنتاج المؤثرات العقلية الجديدة (**Nouvelles Substances Psychoactives**)⁽²⁾ في إرتفاع مستمر وخطير، وهذا

ما حذر منه الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للمخدرات المصادف لـ 26 جوان 2013.

أحدث الدراسات تقدّر أنّ عائدات الجريمة المنظمة على المستوى الدولي لسنة 2009 وصلت إلى (2.1 تريليون) دولار أمريكي، أي حوالي 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي^(*) (PIB) من بين هذه الجرائم (الإتجار بالبشر، والمخدرات، والتزوير، الإتجار بالنفط والذهب وغيرها من الجرائم) وتمثّل تجارة المخدرات ما يقارب نصف عائدات جميع الجرائم أي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽³⁾. وبالتالي تأتي تجارة المخدرات في المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة في السوق الاقتصادية العالمية. وإذا فرضنا أنّ بارونات المخدرات يشكلون دولة بعينها، فإنّ الناتج الداخلي الخام لتجارتهم ترشحهم لاحتلال المرتبة (21) عالمياً، بعد السويد مباشرة، أي ضمن أغنى دول العالم⁽⁴⁾.

ومهما يكن، فإنّ سوق المخدرات تبدو وكأنها أول سوق دولية للمواد الأولية، حيث تجمع تقريباً كل مهن التجارة الدولية، الفلاحة، الكيمياء، تجارة الجملة للتصدير، بنية تحتية والنقل، تسيير المخاطر (أنظمة غير رسمية للتأمين، المقايضة، والتعويض)، إستراد تسيير المخازن، قطاع التوزيع

بالجملة ونصف الجملة، تسويق، وتوزيع بالتجزئة، وتمويل العمليات الدولية، وتبييض رؤوس الأموال. فالبرغم من أنها سوق غير شرعية إلا أنها تسير بنفس نظام عمل الأسواق الدولية للمواد الأولية، وتستفيد في أغلب الأحوال من المشاكل التي تتعرض لها هذه الأخيرة.

كما أنها لها خاصيتان تتميز بهما عن الأسواق الشرعية وهما: الخطر (باعتبارها غير شرعية فالقانون الوطني والدولي يعاقب كل من يزرع أو يتاجر أو يهرب أو حتى يتعاطى المخدرات بطريقة غير شرعية)، وعدم مرونة الطلب مع السعر، وهذا ما يجعل هذا السوق له جاذبية خاصة، فهاتين الخاصيتين تساعد على بقاء أسعار المخدرات مرتفعة، وبالتالي تحمي أرباحاً معتبرة لا تقارن مع أرباح باقي السلع على كل المستويات.

وفيما يلي بعض الأضرار التي تسبب فيها السوق غير الشرعية للمخدرات على الفرد المتعاطي وعلى النسق الاقتصادي بصفة عامة.

أولاً. تكاليف المخدرات

وإذا أردنا معرفة الأضرار الاقتصادية التي تسبب فيها المخدرات، فلا بد من معرفة جميع التكاليف التي تنجر عن هذا المرض الاجتماعي.

فمفهوم التكاليف الاجتماعية للمخدرات⁽⁵⁾، أي مجموع المصاريف التي ينفقها المتعاطون وموניהم، وكذلك المصاريف التي تتحملها السلطات العمومية. وتتمثل مصاريف السلطات العمومية في تلك النفقات المخصصة في تخفيض العرض عن طريق أجهزة القمع، وخفض الطلب عن طريق الوقاية والعلاج، زيادة على مصاريف أخرى غير مباشرة كالموت المبكر والأمراض الناتجة عن المخدرات، وتكاليف الانحراف والجريمة. وهكذا

نستطيع القول أنَّ التكاليف الاجتماعية للمخدرات هي مجموع المبالغ: النفقات العمومية (المباشرة)، النفقات الخارجية (غير المباشرة)، والنفقات الخاصة (التي ينفقها المتعاطون)⁽⁶⁾.

ليس من السهل حساب تكاليف الأمراض الاجتماعية بصفة عامة، وبالأخص آفة تعاطي المخدرات وذلك نظراً لحساسيتها وارتباطها الوثيق بعالم الإجرام، إلاَّ أنَّه هناك عدَّة طرق في الدراسات الاقتصادية لحساب التكلفة الاجتماعية لمرض ما أو سلوك منحرف الذي يفرض على المجتمع، فالمشاكل التي تنجر عن المخدرات لا تقتصر فقط على الجانب المرضي، فهناك جوانب أخرى مرتبطة بهذا المرض الاجتماعي، من مكافحة العرض بجميع أجهزته إلى خفض الطلب بكل أوجهه. إلاَّ أنَّ هناك عدد من الخبراء تعرَّضوا لهذا الموضوع مستعملين عدَّة طرق أشهرها: طريقة تحليل تكلفة المرض (Analyse du coût de la Maladie) ACM التي تمَّ تطويرها في الإقتصاد الصحي.

حيث يتمُّ من خلال تقنية (ACM) تقييم الانعكاسات الاقتصادية لمرض ما، مثلاً تكلفة العلاج إن كان هناك علاج، كما يتمُّ حساب كلِّ التكاليف التي لها علاقة بهذا المرض. وهكذا يتمُّ حساب التكاليف الناجمة عنه والتكاليف الاجتماعية.

وتعتبر طريقة (ACM) نموذج التحليل الأكثر شيوعاً في هذا الصدد. وذلك لكون هذه التقنية تتأقلم مع أغلب المواضيع، خصوصاً عندما يتعلَّق الأمر بمعلومات متفرقة لمرض معيَّن، كما نستطيع استخدام هذه التقنية إذا كنا نجهل جوانب كثيرة من المرض محلَّ الدراسة مثل مدى انتشاره في المجتمع وكذلك أضراره المباشرة الجانبية كما هو الحال بالنسبة للمخدرات.

فالتكلفة الاقتصادية لمرض ما أو مشكل اجتماعي معيّن، يتفرّع منه عدّة أضرار متباينة فيما بينها، والتي يمكن ترجمتها إلى وحدة مالية⁽⁷⁾.

ومن أشهر الدراسات التي اعتمدت على هذه التقنية، دراسة (Rice et alli (1991). حيث تمّ تحديد التكاليف المباشرة للمخدرات والمتمثلة في الموارد التي كانت من الممكن استعمالها في مشاريع أخرى وبطرق أخرى، ومن هذه التكاليف المباشرة المصاريف الخاصة بالصحة لصالح الأفراد المعنيين. كما تدخل المصاريف الخاصة بتكوين عمال الصحة وهذا ليمكنوا من التكفل بهذا المشكل. كما أنّ تكلفة الجريمة تدخل كذلك في هذا البند، ونعني بتكلفة الجريمة أجهزة مكافحة المخدرات المختلفة، وكذلك الخسائر التي تنجر عن التعاطي والاتجار غير الشرعي للمخدرات. كما يدخل في بند التكاليف المباشرة، إدارة السجون والمحاكم المختصة.

وفي هذا الصدد توصّلت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أنّ التكاليف الاقتصادية الاجمالية ذات الصلة بتعاطي المخدرات قدّرت بأكثر من (180 مليار) دولار أمريكي (650 دولار أمريكي عن كلّ فرد) لسنة 2002، أي ما يعادل (1.7٪) من اجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁾، وبالتالي قدّرت الأضرار الاقتصادية لتعاطي المخدرات في الولايات المتحدة وحدها بمجموع الناتج المحلي الاجمالي لـ (172) بلداً وإقليمياً في عام 2002 من أصل 198 بلداً وإقليمياً، وهي تمثّل في حجمها لمجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول السعودية، النرويج والدانمارك⁽¹⁰⁾.

وفيما يلي بعض الأرقام الخاصة لتكاليف المخدرات مقابل الناتج المحلي الخام لبعض البلدان التي قدمت دراساتها إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

جدول (رقم 1) تكاليف المخدرات مقابل الناتج المحلي الخام لبعض البلدان

البلد	السنة	نسبة التكاليف مقابل الناتج المحلي الخام
استكلاندا	2006	٪1.9
المجلترا وبلاد الغال	2004-2003	٪1.8
الولايات المتحدة	2002	٪1.7
استراليا	1998	٪1.0
كندا	2002	٪0.7
كوستاريكا	2003	٪0.5
ألمانيا	1992	٪0.4
سالفادور	2004	٪0.3
إسبانيا	1997	٪0.2
الشيلي	2003	٪0.2
فرنسا	2000	٪0.2
المكسيك	2003	٪0.1

Source: United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).
Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and
Octobre 2011. other transnational organized crimes Research report.
p101.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أنّ أغلب البلدان تنفق أموالاً طائلة لمكافحة المخدرات، إلّا أنّها تختلف من بلد إلى آخر، ويعود ذلك إلى حجم المشكلة الاجتماعية لكل بلد. يجب الإشارة أنّ هذه الأرقام تخصّ بعض البلدان فقط، والتي تمكّنت من دراسة دقيقة لتكاليف المخدرات وذلك

للمصعوبة الميدانية، وهذا ما يفسر أن الدراسات لا تخصُّ سنة واحدة وإنما كل دولة قامت بهذه الدراسة حسب إمكانياتها المادية والبشرية.

ويقسم في هذا الصدد عادة الخبراء تكاليف المخدرات إلى تكاليف خاصة، وتكاليف مباشرة (core costs) وغير مباشرة (associated costs).

أ. التكاليف الخاصة

وهي تخصُّ المصاريف الخاصة بشريحة من المجتمع التي تتخبط في مشكلة الإدمان، الذي فرض عليها تخصيص من ميزانيتها مبالغ خاصة لتأمين جرعاتها اليومية. فزيادة على الأضرار الجسدية والنفسية التي يعاني منها المدمن بسبب المخدرات، فهناك أضرار أخرى تلحق به ما دام يصبرُ على التعاطي، وهي تتمثل في الأضرار الاقتصادية، فعلى المدمن أن يستعمل جميع حيله لكي يؤمن تموينه اليومي، وبالتالي يصرف جميع ماله على المخدرات خصوصاً عندما يصل إلى مرحلة الإدمان، كما يمكنه أن يبيع أغراضه الخاصة من أجل المخدرات، وقد يلجأ إلى السرقة والإعتداء على الغير ويمكنه كذلك وهذا هو المألوف عند المدمنين أن يصبح من المروجين للمخدرات وهذا حتى يؤمن مصروف جرعاته اليومية.

ففي إندونيسيا مثلاً تصرف الفئة الأقل دخلاً (15٪) من مجموع نفقاتها على التبغ⁽¹¹⁾، وفي مصر تصرف الأسر المنخفضة الدخل على التبغ أكثر من (10٪) من نفقاتها⁽¹²⁾ ويصرف (20٪) من أفقر الأسر في المكسيك على التبغ حوالي 11٪ من دخله. ويجب الإشارة هنا أن التبغ يصنف من طرف الخبراء ضمن قائمة المخدرات حتى ولو أنه غير موجود في الجداول الأربعة للمخدرات التي وضعتها الأمم المتحدة، بل يعتبره

البعض من أخطر أنواع المخدرات، ويرجع ذلك إلى عدد الوفيات التي يتسبب فيها هذا المخدر على المستوى الدولي، كما أنه يعتبر بوابة تعاطي باقي المخدرات.

أمّا فيما يخصّ المخدرات القوية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، قدّرت الإنفاقات سنة 2000 لشراء الكوكايين (36مليار) دولار والهيروين (12مليار) دولار، وهي بالتالي تمثّل (76%) من إجمالي الإنفاقات لشراء غير المشروع للمخدرات لهذه السنة⁽¹⁴⁾.

أما في بريطانيا وإيرلندا الشمالية، بلغت مصاريف المدمنين لشراء الهيروين (3.9مليار) دولار والكوكايين (3.6مليار) دولار، وهو ما يمثّل (68%) من إجمالي المصاريف لشراء المخدرات الغير الشرعية لهذين البلدين⁽¹⁵⁾.

أمّا في الجزائر، فحسب المقابلات التي أجريناها مع مجموعة من المدمنين على المخدرات بمركز علاج المدمنين ومكافحة الإدمان بمستشفى فرانتر فانون بالبليدة^(**). فالتكاليف الخاصة تختلف من مدمن إلى مدمن وهذا حسب نوع المخدر، فالمدمن على الكيف المعالج ينفق تقريباً (1200دج) يومياً، أما المدمن على الكحول، فينفق يومياً (1600دج)، والمدمن على الأقراص ومنها الخطيرة كالسويتاكس (subitex) فيصل الإنفاق اليومي من (4000دج) (للقراص الواحد) إذا كانت المادة متوفرة في السوق، إلى (8000دج) في حالة الندرة (وهكذا نجد أنّ المخدرات تستجيب لقانون السوق الخاص بالعرض والطلب). أما المدمن على الكوكايين والهيروين فينفق المدمن يومياً لتأمين جرعته اليومية (من 8000 إلى 16000دج)، وحسب تصريحات المبحوثين فهناك من يبيع أغراضه المنزلية، وهناك من

يلجأ إلى السرقة، وهناك من أصبح تاجراً للمخدرات بعدما كان يتعاطاها وكثير منهم دخل السجن بسبب هذه الجناية.

ب. التكاليف المباشرة (core costs)

حسب النظرية الإقتصادية فإنَّ التكلفة المباشرة هي كون الموارد المستعملة، تكون واضحة المعالم، والدفع يكون بالعملة، فمثلاً في مشكلة تعاطي المخدرات الموارد التي تستعمل في الشفاء من الأضرار الصحية واليد العاملة المسخرة والتي تدفع لها مرتبات شهرية. وكذا أجهزة مكافحة المخدرات والمحاكم والسجون.

1- تكاليف إنفاذ القانون: ويدخل في هذا المحور كل ما تنفقه الدولة رسمياً لمكافحة كل من يعمل على توافر المخدرات في السوق غير المشروعة، كما يدخل تحت هذا البند جزء كبير من ميزانية وزارة الداخلية بأجهزتها الثلاثة (الشرطة، الدرك والجمارك)، ميزانية وزارة العدل وتشمل كل من المحاكم الخاصة بقضايا المخدرات وإدارة السجون، والديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، وهناك أيضاً وزارة الدفاع التي توكل لها مهمة حراسة الحدود وحفر السواحل بمكافحة التهريب من الخارج إلى الداخل والعكس. ويدخل هذا الإنفاق كله في نشاط مكافحة العرض على اختلاف أنواعها.

ففي كندا على سبيل المثال: قدّرت تكاليف تنفيذ القانون لسنة 1992 ما يقارب (168.4 مليون) دولار بالنسبة للشرطة، أما بالنسبة للمحاكم المختصة بجرائم المخدرات فقدّرت التكاليف (59.2 مليون) دولار. أمّا

الجمارك فقد صرفت ما (يناهز9) ملايين دولار للبند المخصّص للمخدرات، وقدرت في هذا الصدد تكاليف الخاصة بالمؤسسات العقابية في تنفيذها الاحكام المتعلقة بجرائم المخدرات بنحو (123.8 مليون) دولار⁽¹⁶⁾.

2. **تكاليف الصحة والعلاج:** إنّ تعاطي المخدرات والإدمان عليها، يترتب عنه أضرار جسمية ونفسية، وهذا ما يجعل السلطات المعنية تسخر المؤسسات الإستشفائية لاستقبال المرضى ومعالجتهم، وتتطلب هذه المؤسسات لسيرها الحسن مباني وأجهزة ومعدّات وطاقم متكون يتقاض مقابل عمله راتباً شهرياً. فعلى سبيل المثال مصلحة مكافحة الإدمان بمستشفى البلدية يضم طاقمه (48) موظف، موزعين كالاتي: (03) أطباء عقليين، (01) طبيب عام، (04) علماء نفسانيين، (02) عالمين اجتماعيين، (09) تقنيي سامين في الصحة، (01) تقني سامي، و(27) عون مصلحة. كما يحتوي المركز على وحدة فحص، ووحدة إستشفائية تحتوي على (40 سرير) للرجال و (10 أسرة) للنساء⁽¹⁷⁾.

إلى جانب هذا المركز، هناك مركز آخر بسيدي الشحمي بوهران له نفس الخصائص. إضافة إلى ذلك فتح (56 مركزاً) على أساس مركز لكل ولاية، مركزين بالجزائر العاصمة، مركزين بوهران، مركزين بقسنطينة ومركزين بعنابة. (تتمثل مهامها الرئيسية في استقبال وفحص وسماع والتكفل بالمدمنين، إلا أنّ هذه المراكز لا تقوم باستضافة المدمنين (Non Hospitalisés). فكانت تكلفة الخزينة العمومية لتجهيز هذه المراكز فقط ما يقارب $40.000.000.00 \times 56 = 2.240.000.000.00$ (دج)⁽¹⁸⁾.

أمّا الجانب العلاجي، فقد صرّح المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، أنّ تكلفة علاج مدمن واحد لمدة أسبوع هي

(70.000 دج)، و(500.000 دج) لمعالجة مدمن عولج من قبل (أي معاود) لنفس المدة⁽¹⁹⁾. وإذا علمنا أن مكوث المدمن في المستشفى يدوم (21 يوماً)، وإذا أخذنا إحصائيات مركز علاج المدمنين بمستشفى البلدية لسنة 2012، حيث تمّ علاج (992 مدمن)، فالتكلفة المالية لسنة واحدة في حالة أن كل المدمنين جاءوا للمرة الأولى (وفي الواقع أن عدد المتكسبين يكون أكثر من الباقي، وهذا حسب المعلومات التي استقينها من المكان)، وهي $(70.000 \times 21 \times 992 \text{ دج} = 1.458.240.000.00 \text{ دج})$. وهذا بدون إدراج تكاليف الفحوصات التي أجريت في نفس السنة للمدمنين الذي وصل إلى (6890 مدمن). وهكذا نلاحظ أن تكاليف علاج المدمنين تكلف خزانة الدولة أموالاً طائلة، التي كانت من الممكن أن تصرف في علاج مرضى السرطان، أو مرض مستعصي آخر. كما يجب الإشارة إليه أن هذا الرقم يخص مستشفى واحد فقط لسنة واحدة فقط، وهذا ما يعطي صورة على الأضرار الاقتصادية التي يتكبدها المجتمع بسبب آفة المخدرات.

فالتكاليف السنوية للرعاية الصحية في مجال التبغ تبلغ في الولايات المتحدة (81 مليار) دولار أمريكي، وفي ألمانيا حوالي (7 مليارات) دولار أمريكي وفي استراليا مليار دولار أمريكي⁽²⁰⁾. كما يتسبب التعرض لدخان الآخرين (أي التدخين السلبي) في الولايات المتحدة تكاليف طبية مباشرة تصل إلى (5 مليارات) دولار أمريكي، وتكاليف طبية أخرى غير مباشرة لها علاقة بالتدخين، مثل أجر العجز والأجر الضائع التي قد تصل إلى (5 مليارات) دولار أمريكي⁽²¹⁾.

3- الوقاية والبحث العلمي: كما تأخذ الوقاية قسطاً من الميزانية المخصصة لمكافحة المخدرات، والمتمثلة في أيام توعية، ونشر الكتب المتعلقة بالموضوع، وكذا القيام بأفلام وثائقية لتحسين الرأي العام بمخاطر المخدرات،

وعقد ندوات ومؤتمرات وطنية وجهوية ودولية، إلى غير ذلك من الامور التي تدخل في السياسة الوقائية.

إلى جانب هذا، ولأهمية الجانب العلمي في مكافحة المخدرات، تقوم السلطات العمومية بتخصيص ميزانية معتبرة لتمويل الدراسات والبحوث الميدانية حول ظاهرة المخدرات، وهذا من أجل وضع سياسات خاصة بالمخدرات وفق أسس علمية، وقد قام الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها بتكليف المركز الوطني للبحوث والتحليل للسكان والتنمية (Centre National d'Etude et d'Analyse pour la Population et le Développement) (CNEAPD): لإجراء تحقيق إبيديميولوجي وطني شامل حول انتشار المخدرات في الجزائر⁽²²⁾، وهذا حتى يسمح للديوان بصياغة خططه الوطني.

ج- تكاليف غير مباشرة (associated costs)

1- الخسارة في الإنتاجية: إن الأمراض التي تسببها المخدرات على الاشخاص تؤدي إلى خسارة الإنتاجية للفرد الذي يصبح غير قادر على العمل أو لا يعمل بطريقة صحيحة. ففي دراسة أمريكية حول علاقة الكحول بالخسارة الإنتاجية، أظهرت أن خزانة الدولة الأمريكية خسرت حوالي (107 مليون) دولار لسنة 1992⁽²³⁾. وفي نفس البلد تأخذ الخسارة الانتاجية حصة الأسد من تكاليف الغير المباشرة لتعاطي المخدرات والتي قدرّت بنحو (129 مليار) دولار لسنة 2002 (وهذا باستعمال تقنية تكاليف المرض) (COI: Costs of illness) أي ما يعادل 71٪ من مجموع تكاليف تعاطي المخدرات. وهي ناتجة أساساً من عدم القدرة على العمل بسبب دخول المؤسسات العقابية لقضايا متعلقة بتجارة المخدرات أو الجرائم التي لها صلة بالمخدرات، إلى جانب المرض والوفاة المبكرة⁽²⁴⁾. ففي

المخدرات أو الجرائم التي لها صلة بالمخدرات، إلى جانب المرض والوفاة المبكرة. ففي إقليم هونغ كونغ الإداري الخاص بالصين تصل تكاليف الرعاية الطبية المباشرة والرعاية الطويلة الأجل وخسارة الإنتاجية بسبب التعرّض لدخان الآخرين إلى حوالي 156 مليون دولار أمريكي في السنة⁽²⁵⁾.

وحسب دراسة مسحية سنة 2007 بأسكتلندا، أظهرت أنّ في المتوسط (4) من العمال اليدويين أي ما يعادل (31094) عامل و(2) من العمال غير اليدويين أي ما يعادل (30525) عامل، كان غيابهم عن العمل بسبب المخدرات. وقدّرت تكاليف هذه الغيابات بسبب المخدرات ما يقارب (19 مليون) جنيه أسترليني. وفي دراسة مسحية أخرى لنفس البلد على سوق العمل لسنة 2006، بيّنت أنّ هناك تقريبا (26145) من الذكور و(10704) أنثى يعانون من مشكلة تعاطي المخدرات والذين كانوا بإمكانهم العمل لولا تورطهم في مشكلة الإدمان. وهذا ما أدّى إلى خسارة في الإنتاجية التي كلفت خزانة الدولة ما يناهز (769 مليون) جنيه استرليني⁽²⁷⁾.

2- الموت المبكر: غالباً ما يموت المدمن في سن مازال قادراً على العمل، وبالتالي يفقد الاقتصاد الوطني قوة عاملة بسبب إدمانها على المخدرات، وهي ما تسمى بتكاليف الموت⁽²⁸⁾. فنصف جميع الوفيات المرتبطة بالتبغ وضياح الفرص الاقتصادية في البلدان النامية ذات الكثافة السكانية، يحدث في أوج العمر المعطاء⁽²⁹⁾، والتكلفة الاقتصادية للوفيات المرتبطة بالتبغ تفرض عبئاً خاصاً على العالم النامي لأنّه سيسجل بحلول عام 2030 أربع وفيات من بين كل خمس وفيات في العالم مرتبطة بالتبغ⁽³⁰⁾. كما كلّف الموت المبكر خزانة الدولة الاسكتلندية نحو (33 مليون) جنيه استرليني⁽³¹⁾.

3- الخسائر البشرية: والمقصود بمفهوم الخسائر البشرية إلى مجموع الأفراد الذين يخرجون كلياً أو جزئياً من حساب القوة العاملة في المجتمع كنتيجة مباشرة لمشكلة المخدرات، وأول مجموعة بشرية تحسب على هذه الخسائر هي بطبيعة الحال المتعاطون والمدمنون أنفسهم، وهؤلاء يحسبون تحت بند الخسائر بقدر ارتباطهم بعامل المخدرات وما يعنيه هذا من استحواذ على جزء مهم من اهتماماتهم بعالم المخدرات وما يعنيه هذا من استحواذ جزء متنام من اهتماماتهم ومن أوقاتهم، وما يعنيه كذلك من تدهور تدريجي في طاقة العمل لديهم وفي ارتباطاتهم أو التزاماتهم الاجتماعية. فعلى الصعيد الدولي تشير التقديرات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات أن عدد الاشخاص الذين تناولوا المواد غير المشروعة مرة واحدة في عام 2010 ما نسبته من (3.4 إلى 6.6) في المائة من مجموع السكان في الفئة العمرية بين (15 و64 سنة). ومن (10 إلى 13) في المائة من هؤلاء الأشخاص هم من متعاطي المخدرات الإشكاليين^(***) وهم بالتالي يعانون من اضطرابات لها علاقة بالمخدرات⁽³²⁾. على أن هذه المجموعة البشرية نفسها التي نحسبها خسائر بقدر انسحابها من العالم الاجتماعي السوي من حيث الاهتمامات والعمل والالتزام، نعود ونحسبها مرة ثانية كخسائر أيضاً من حيث كونها تصبح بؤرة غير صحيحة داخل مجموع الأوساط الاجتماعية التي تكتنفها (الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل... الخ). ويأتي في حساب الخسائر البشرية أيضاً جميع الأفراد العاملين في حقل التهريب والإنتاج غير المشروع في المخدرات، إذ أن هؤلاء جميعاً كان من الممكن أن يحسبوا ضمن طاقة العمل السوي في المجتمع، ولكن بانحرافهم إلى الاشتغال في مجال توفير المخدرات وعرضها لخصمون من طاقة العمل المشروع في المجتمع. يشير (Clinard) إلى أن أحد الأبعاد الاقتصادية لجريمة المخدرات، هو حجب الجهود الخاص بالقوى العاملة

الفنية عن الإنتاج الاقتصادي المثمر، بسبب غياب هذه القوى عن الوعي، أو دخولها السجن، ولهذا يحرم الناتج القومي من ثمار قوة عمل هذه المجموعة، نتيجة العقوبات والتي تصل أحياناً إلى الإعدام⁽³³⁾.

تشير الإحصائيات المنشورة من طرف الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها لسنة 2012، أنه تمّ توقيف (4985) شخص بتهمة التجارة والتهريب، و(11637) بتهمة الحيازة والتعاطي، أي في المجموع (16612) شخص تورطوا في جرائم المخدرات⁽³⁴⁾، وهم بالتالي حرموا المجتمع من قوتهم العضلية والفكرية في المشاركة في النمو.

1- خسائر غير مباشرة أخرى: من الخسائر غير المباشرة التي لها علاقة بالمخدرات، الجريمة بكل أنواعها، فالجريمة تكلف الدول أموالاً طائلة، وعلى رأسها القتل، والسرقه وتبييض الأموال، والاعتداء على الغير. وكذلك الحرائق التي تنجر عن تعاطي المخدرات في أماكن التعاطي. وقد توصّلت عدّة دراسات أنّ تقريباً نصف الحرائق المميّنة للبالغين، كانت تحت تأثير الكحول أثناء الحريق، وأنّ الرجال يشكّلون أغلبية هذه الحالات. كما بيّنت أنّ الشباب (بين 15 و34 سنة) تمثّل أعلى نسبة في التسبّب في حرائق بسبب تعاطيهم الكحول⁽³⁵⁾. ففي دراسة عن الحرائق في مدينة مينيسوتا (Minnesota) أحصيت (255 حالة) حريق مميت من 1993 إلى 1996، (74) من هذه الحرائق وجد في دم ضحايا 70% منهم أثر الكحول في دمهم⁽³⁶⁾.

زيادة على هذه الخسائر، هناك تكاليف الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المدمنين، حيث توالي الحكومات عناية خاصة لهذه الفئات الهشة من المجتمع، وهذا عن طريق المتابعة الدائمة عند الإدمان، وعند الإقلاع وذلك

بإعادة إدماجهم في المجتمع، حيث تسخر لهم الإدارات وعمال مهمتهم الرئيسية الرعاية الاجتماعية من حيث توفير المأوى للفئات التي أصبحت مع الوقت بدون سكن بسبب المخدرات، وكذلك توفير وجبات غذائية للكثير منهم الذين أصبحوا بدون مدخول بسبب الإدمان، كما أن بعض البلدان وعلى رأسها الدانمارك، من توفر مكاتب خاصة للمدمنين لأخذ جرعاتهم في هذه المكاتب وذلك تفادياً للأمراض المعدية الخطيرة كداء فقدان المناعة وفيرس الكبد الموجود الذي ينتشر كثيراً بين المدمنين، ومن جملة الرعاية الاجتماعية كذلك، الرعاية الاجتماعية الخاصة بأطفال المدمنين، الذين في أغلب الأحيان يحتاجون المساعدة الاجتماعية، وهذه التكاليف تخص عدد ساعات التي يحتاجها الأطفال لرعايتهم وأولياهم، وقدّرت تكاليف الرعاية الاجتماعية في إسكتلاندا على سبيل المثال بـ(12 مليون) جنيه استرليني⁽³⁷⁾.

ثانياً. تجارة المخدرات وتبييض الأموال

يعدّ تبييض الأموال من أخطر الجرائم التي ظهرت في العقود الأخيرة. وتتمثل هذه الظاهرة في تمويه المصدر غير المشروع لمصدر الأموال، وإضفاء صفة المشروعية إلى مصدرها. وبالتالي تبييض الأموال في المرحلة الأخيرة من شبكة جريمة المخدرات، وتشكّل هذه المرحلة أخطر مراحل هذا النشاط.

وتشكّل ظاهرة غسل الأموال إحدى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحمل العديد من الأخطار على البنية الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع من المجتمعات، وهي من الظواهر التي أفرزها النظام العالمي الجديد، والذي نتج عنه تزايد حركة النشاط الاقتصادي والانفتاح المالي

والاقتصادي عالمياً ومحلياً، وتحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة به، والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية والداخلية، وما يرتبط بذلك من مناخ يساهم في تخفيف القيود الإدارية والمالية⁽³⁸⁾.

وحسب المجموعة المالية الدولية (Groupe d'Action Financière) (GAFT)، تقدّر الأموال التي يتمّ تبييضها سنوياً في العالم من السوق غير الشرعية للمخدرات فقط ما بين (300 إلى 500 مليار) دولار. وهي بالتالي تقدّر حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ب (2%) من الناتج الخام العالمي⁽³⁹⁾.

تمتدّ الأنشطة المتعدّدة لجرائم الاتّجار غير المشروع بالمخدرات عبر مناطق شاسعة في العالم عن طريق عصابات دولية تتمتاز بالقوة والدهاء والتنظيم والنفوذ، وتحقق من خلالها أرباحاً وعائدات ضخمة، بما يسمح لها الاستمرار وتطوير قدراتها الميدانية من قوة ونفوذ، وهذا ما يؤثر سلباً على العديد من دول العالم⁽⁴⁰⁾. وقد استفادت العناصر الإجرامية من التطوّر المذهل في وسائل الاتّصال والمعلومات في إخفاء الأموال المتحصلة عن الاتّجار غير المشروع في المخدّرات، إذ أصبح انتقال رؤوس الأموال عبر الدول أكثر يسراً في ظلّ تدويل الاقتصاد العالمي ونمو أسواق المال الدولية، وهذا لإعادة تدويرها في مجالات وقنوات استثمار شرعية حتى تظهر كأنّها جاءت من تجارة مشروعة⁽⁴¹⁾.

ومن القنوات الرئيسي التي تستخدم في عمليات أموال المخدرات القنوات المصرفية وكثير من البنوك والمؤسسات المالية التي يمكن إستخدامها كوسائل تحويل وإيداع أموال المخدرات. وحسب المعلومات المتوافرة من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك

التسويات الدولي، فإنَّ تقديرات إيرادات المتاجرة بالتجزئة في ثلاثة أنواع رئيسية من الكوكايين والهيروين والماريجوانا تبلغ (122 مليار) دولار، منها (75 مليار) دولار قابلة للغسل من خلال القنوات البنكية⁽⁴²⁾.

وقد ربط تقرير دولي حديث بين تجارة المخدرات وموجة العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، وقال التقرير السنوي لجمعية (Geopolitical Drugs Watch) المعنية بمراقبة المخدرات، إنَّ العولمة الاقتصادية جعلت غسل الأموال أكثر سهولة، وذكر التقرير أنَّ مهربي المخدرات تمكنوا في عام واحد من دمج ما يتراوح بين (350 مليار) دولار و(400 مليار) دولار من أرباح المخدرات في الاقتصاد العالمي. ويلقي التقرير باللائمة على فتح الحدود ورفع القيود على تنقل الأموال وتزايد عمليات الخصخصة التي عادة ما تتضمن انتقال كميات كبيرة من الأموال عبر شراء الأسهم، ويشير التقرير إلى أنَّ أموال المخدرات عادة ما تستخدم في تمويل الصراعات وتأجيجها في كل أنحاء العالم. يقول التقرير إنَّ إنتاج المخدرات لم يتزايد في بلدانها التقليدية، مثل أفغانستان وكولومبيا فحسب، وإنَّما أخذ ينتشر إلى مناطق جديدة بما في ذلك جنوب إفريقيا والكونغو وكينيا، وفي بلدان كهذه تزايد حجم الأموال التي تتدفق إلى جيوب النخبة من تجار المخدرات المحليين، وقد أسهم ذلك في زيادة الفقر وتأجيج الصراع في أنحاء كثيرة خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية.

واستناداً إلى نفس التقرير فإنَّ شبكات تهريب المخدرات المنظمة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية تستخدم البنوك في الجنوب كملاجئ أمينة لأموال المخدرات والتهرب من الضرائب، ثم تعتمد إلى غسل هذه الأموال وإعادة دمجها في الاقتصاد العالمي مرة أخرى، ويضيف التقرير أنَّ المنظمات الإجرامية، بالأخصَّ المافيا الروسية، تقوم باستخدام جزر المحيط

الهادي مثل جزيرة مارشال ونيو وساموا وقانونتا، كملجاً أمين لغسل الأموال، ويستثمر كبار مهربي المخدرات في الشمال والجنوب أرباحهم غير الشرعية في الأسواق الجنوبية التقليدية، مثل الذهب والماس والكوكا والقهوة، متجاوزين الحكومات والمسؤولين، ويدرج التقرير نحو ثلاثين صراعاً في أنحاء العالم المختلفة تستمد تمويلها من أموال المخدرات، بدءاً من منظمة إيتا الانفصالية في إقليم الباسك الإسباني، إلى أفغانستان وكولومبيا وأنجولا، ويضيف التقرير أن منظمة إيتا التي تقدّر ميزانيتها السنوية بين (15) و(20) مليار دولار قد تمكّنت من تعزيز إيراداتها عن طريق تهريب المخدرات منذ مطلع الثمانينات عندما ارتبطت تجارة المخدرات بتجارة الأسلحة. ويقول التقرير إن تعاطي الحشيش والمخدرات الصناعية قد تضاعف الآن في إقليم الباسك مقارنة مع باقي الأقاليم الأسبانية الأخرى⁽⁴³⁾.

وعليه فإنّ عملية غسل الأموال تضرّ الاقتصاديات حتى الدول الصناعية لم تسلم من تبعاتها، فحسب إحدى الدراسات النادرة في هذا الصدد توصلت إلى أنّ زيادة نشاط تبييض الأموال يؤدي إلى تقليص وتراجع النمو الاقتصادي. وذلك لكون أنّ لكلّ 1 مليار دولار أمريكي يتمّ تبييضها، تؤدي إلى تراجع الاقتصاد بنسبة (0.04 إلى 0.06) من المائة في 17 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁴⁴⁾(OECD)(****).

ولن رغم الآثار السلبية لعملية تبييض الأموال، إلّا أنّ بعض البنوك من استفادت من هذا النشاط خلال الأزمة المالية لسنة 2008، ففي حوار له يوم 13 ديسمبر 2009 صرح (Antonio Maria Costa) مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنّ نسبة كبيرة من أصل 352 مليار

دولار الناتجة عن التجارة غير الشرعية للمخدرات (ما يقارب من 38 مليار يورو) تمّ تبييضها من طرف مؤسسات مالية وهي على علم بمصدرها وهذا خلال سنة 2008، وأكد أن أرباح الجريمة المنظمة كانت المصدر الوحيد للعملة لبعض البنوك التي كانت على حافة الإفلاس، وكان هذا مال المصدر الوحيد للعملة في النصف الثاني من سنة 2008، حيث كان نقص العملة هو المشكل الرئيسي للنظام البنكي⁽⁴⁵⁾.

وحسب بعض الخبراء فإنه من الصعب الاستغناء عن الأموال غير الشرعية في الدورة الاقتصادية الجارية. ففي إفريقيا تغض الحكومات الطرف عن زراعة المخدرات، إن لم تكن هي التي تشارك مباشرة في التجارة، ونمو الاقتصاد الموازي يلعب دور صمام الأمان، حيث يسمح للفلاحين بمواجهة الانقلابات الاقتصادية الحالية. كما يلعب الكوكايين في أمريكا اللاتينية دو المهدأ الاجتماعي في سياسات النظام المالي وهذا لضمان استقراره، حيث تضع العملة الصعبة في الاقتصاد لخفض البطالة، واستقرار الميزانية التجارية وتمويل خدمات المديونية عن طريق السماح للأموال غير النظيفة دخول التراب الوطني.

ثالثا. الأضرار الاقتصادية للمخدرات على الدول المنتجة

حقيقة أن في المناطق الريفية لعدد كبير من دول العالم المنتجة للمخدرات، توفر الصناعة الغير الشرعية للمخدرات العمل في قطاع الفلاحة لعدد كبير من الأشخاص كما تعطي فرصة كذلك للعمل لأشخاص في المخابر، وتجارة الجملة، وتسمح كذلك بتوفير عمل للمختصين في تبييض الأموال والتجار والمهرين. كل هذا العدد الهائل من الوظائف الغير شرعية مكنها أن تكون معتبرة من الجانب الاقتصادي

للبلدان التي توجد فيها الزراعة الغير الشرعية ولها نسبة البطالة مرتفعة⁽⁴⁶⁾. وتمّ تقدير أنّ حوالي 3% من سكان الريف لدولتي البيرو وبوليفيا شاركوا في إنتاج الغير الشرعي للمخدرات في نهاية عام 1980، وهي نفس النسبة لسكان الريف لكلّ من أفغانساتان وكولومبيا في نهاية 1990. في المناطق التي تمّ إنتاج الغير الشرعي للمخدرات. كما بلغت سنة 2001 قيمة الحصاد الغير الشرعي لمادة الأفيون على مستوى المستوطنات الزراعية حوالي (400 مليون) دولار أمريكي، والكوكا بـ (700 مليون) دولار أمريكي⁽⁴⁷⁾. أي ما يقارب (1100 مليون) دولار لهاتين المادتين. إلّا أنّ هذا الرقم لا يمكن مقارنته بمجموع المداخيل الفلاحية للبلدان المعنية (حوالي 86 مليار دولار) أي تمثّل (1.3%) من هذه المداخيل. كما أنّه في بعض البلدان تقدّر نسبة المداخيل المحصّل عليها عن طريق إنتاج المخدرات الغير المشروعة حوالي 5% من مجموع المداخيل الفلاحية.

ويظهر جلياً أنّ الإيرادات المتحصل عليها من طرف المزارعين لإنتاج الغير الشرعي للمخدرات، تمثّل حصة ضعيفة مقارنة بالميزانيات التي تخصّصها معظم الدول التي تعاني من هذه الآفة لمراقبة المخدرات، وهو ما يعادل 33 مرة المداخيل على المستوى الدولي لزراعة وإنتاج الكوكا والخشخاش⁽⁴⁸⁾.

خاتمة

وعليه يتّضح أنّه وإن كان عدد قليل من الأشخاص، وبالأخص أولئك الذين ينظمون الإتجار غير الشرعي للمخدرات، يجنون أرباحاً طائلة من زراعة المخدرات، فإنّ هذه الأنشطة تعود بالضرر والخسارة على

الأغلبية الساحقة لباقي السكان، وحتى الذين قد استفادوا في بداية الأمر من هذا النشاط. وعليه فالصناعة غير المشروعة للمخدرات تسبب على المدى البعيد مشاكل كبيرة والتي تضرُّ بالتنمية الاقتصادية للبلد المعني.

كما يجب الإشارة أنَّ المداخل التي يتمُّ ربحها من تجارة المخدرات تكون أضعاف مضاعفة في البلدان المستهلكة عنه في البلدان المنتجة. وخير مثال على ذلك مادة الهيروين المنتجة في أفغانستان، حيث تباع في البلد المنتج (600 جنيه) إسترليني للكغ، ثم تباع في تركيا بـ (7000 جنيه) إسترليني للكغ، لتصل عند وسط الشبكة (أي في منتصف الطريق) بنحو (22000 جنيه) إسترليني للكغ، ويبلغ ثمن الكيلوغرام الواحد عند نهاية الشبكة بنحو (35000 كغ)، وهكذا نجد أنَّ ثمن البيع بالجملة في البلد المستهلك يصل إلى (60 مرة) ثمن الجملة في البلد المنتج⁽⁴⁹⁾.

حسب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (The International Narcotics Control Board) تشير إلى العلاقة السلبية بين الإنتاج غير الشرعي للمخدرات والنمو الإقتصادي، وتعطي مثال على ذلك لكل من دولتي بوليفيا والبيرو، أين شهدت هاتان الدولتان زيادة ملحوظة في زراعة المخدرات، إلا أنَّ ذلك لم يصحبه نمو اقتصادي⁽⁵⁰⁾.

وحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإنَّ المال الذي يأتي من التجارة غير الشرعية للمخدرات، سرعان ما يتسبَّب في زعزعة استقرار اقتصاد الدول المنتجة، وهذا من خلال النقاط التالية⁽⁵¹⁾:

-**التضخم:** يؤدي الإنتاج غير الشرعي للمخدرات إلى تضخم العملة المحلية المنتج، وهذا بسبب كثرة تداول الأموال في الإقتصاد الناتج من السوق السوداء أو الاقتصاد التحتي (underground activity).

-تدمير تجارة الشرعية للبلد: أو ما يسمى بالمرض الهولندي(****): وهو عندما يزدهر قطاع اقتصادي يتسبب في ركود باقي القطاعات. فالتبادل التجاري الخارجي غير المتكافئ الذي يؤدي إلى مداخيل كبيرة نتيجة الإنتاج غير الشرعي للمخدرات يستطيع التسبب في ركود كل الأنشطة التي ليس لها علاقة بالمخدرات. ويترتب على ذلك أن يصبح الاقتصاد البلاد يعتمد على تجارة وحيدة فقط.

-خلخلة السياسة النقدية: فالحركة الكبيرة للمال غير الشرعي، يعيق قدرة الحكومة لتحضير ومراقبة السياسة المالية للبلاد. حيث من بين الأدوات التقليدية لاستقرار الاقتصاد الكلي هو قدرة البنك المركزي علة تقديم قروض (كالمخدرات) بأمواله الضخمة التي تضخ في السوق وتختلط بالأموال الشرعية، فهذا يؤدي إلى إضعاف المراقبة المالية، ويضرب في الصميم المصدقية المالية لذلك البلد، وتكون النتيجة أن أرباح البلد الناتجة من المخدرات أكثر من تلك الآتية من المال المشروع وبالتالي تحتل الموازين.

-الآثار المنفعية للمال المتحصل عليه من التجارة غير الشرعية للمخدرات، أقل بكثير من الآثار المنفعية المتحصل عليها من التجارة المشروعة. وذلك لكون أن أرباح تجارة المخدرات ولتبييضها تصرف في أمور تافهة وفي قطاعات غير منتجة كالعقار والسلع المستورة والقمار، لأن الاستثمار في هذه الحالة يكون هدفه تبييض الأموال وبالتالي محاولة التمويه أكثر من النية الحقيقية لتحقيق أرباح اقتصادية.

وعلى أساس ما سبق ذكره، يتبين جليا مدى خطورة السوق غير الشرعية للمخدرات، وذلك لما تسببه من تكاليف خاصة التي تتعلق بالمدمن بالدرجة الأولى، وتكاليف مباشرة تخص لإنفاذ القانون والصحة، والدراسات العلمية التي تدخل في إطار السياسة الوقائية، وأخرى غير

مباشرة كالحسارة في الإنتاجية، الموت المبكر، والخسائر البشرية، وتكاليف الرعاية الاجتماعية للمدمنين وأسرهم. وما تسببه عملية تبيض الأموال الناتجة من التجارة غير الشرعية للمخدرات من اختلال توازن الاقتصادي الوطني والدولي. وحتى الدول المنتجة لهذه المواد، وإن يبدو في الظاهر أنه تجني أرباحاً ضخمة، إلا أنَّ في الحقيقة أوضاعها الاقتصادية تزداد سوءاً.

هوامش

1) Royal Society for the encouragement of Arts, Manufactures and Commerce (R.S.A). « *The Economic Effect of Illegal drug Use*». Action and Research Centre. *March 2007. (pp/8-9). Commission of Illegal Drugs. Communitities and Public Policy.*

2) United Nations Office on Drugs and Crime. The challenge of new psychoactive substances. A Report from the Global SMART programme. March 2013. P.1.

(*) الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الداخلي الخام هو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة محدّدة.

3) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). Estimating illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes. Research report. Octobre 2011. (pp/9.)

4) Planetoscope. Chiffre d'affaires du trafic de drogues dans le monde <http://www.Planetoscope.com/drogues/890-chiffre-d-affaires-du-traffic-de-drogues-dans-le-monde.html>.

5) KOPP, P. «*L'économie de la drogue*». Canada : Repères, La Découverte, 1997, (pp/128).

6) KOPP, P.; and PALLE, C «*Le coût de la politique publique de la drogue. Essai de mesure des dépenses des administration d'Etat*», rapport pour ma Mission Interministérielle de lutte contre la drogue et la Toximanie 1997.

7) HARWOOD, H.j. « Economic and Drugs: promises, Problems, and prospects». *NIDA Research Monograph Series, Economic Cost-Effectiveness, Financing and Community-Based Drug Treatment*, N°113. (1991).

8) RICE, D.P ; KELMAN, S.; and MILLER, L.S. «**Economic Cost Of Drug Abuse**» NIDA Research Monograph Seies, Econolic, N° Effectiveness, Financing and Community – Based Drug Treatment, N° 113. (1991) (pp/10-32).

9) Office of National Drug Control Policy (ONDCP). «*The Economic Costs of Drug Abuse In the United States 1992-2002*». December 2004, Washington D.C., (p.64).

10) The World Bank. «*World Development Indicators 2011 part 1 of 2* » Global Development Idicators, Washington, February 2011.

11) De Beyer, J ; Lovelace C. Yürekli. «**A. Poverty and tobacco** » Tobacco Control. 10 (3) (2001): (pp/210-211).

12) Nassar, H. «**The economics of tobacco in Egypt, a new analysis of demand**». Washington, DC, World Bank, 2003 (<http://repositories.cdlib.org/context/tc/article/1120/type/pdf/viewcontent>).

13) Sesma-Vazquez, S et al. El comportamiento de la demanda de tabaco en México: 1992–1998. [Trends of tobacco demand in México: 1992–1998]. *Salud Publica de Maxico*. 44 (2002): pp/82-92

14) Office of National Drug Control Policy. «**What America's Users Spend on Illegal Drugs 1988–1998**» (Washington, cabinet du Président, December 2000).

15) E. Branmley – Harker , E. (2001) "**Sizing the Uk Market for illicit drugs**". RDS Occasional Paper No 74, Home Office Research, Development and Statistics Directorate.

(**) أجريت هذه المقابلات مع مجموعة من المدمنين بمصلحة علاج المدمنين بمستشفى فرانتر قانون بالبلدية سنة 2013.

16) **Diane, Riley La politique canadienne de contrôle des drogues aperçu et commentaire.** Canadian Foundation for Drug policy & International Harm Reduction Association. **Préparé pour le Sénat du Canada Novembre 1998.**

17) <http://toxicomanie-dz.com/data/ccb.html>.

18) Ministère de la Santé de la Population et de la Reforme Hospitalière. Mai 2013.

19) Salima, Telemçani. «**Trafic de drogue en évolution constante**». El Watan 8 février 2008.

<http://www.elmatan.com/archives/article.php?is=87014>.

20) Guindon, G.E ; et al. *The cost attributable to tobacco use: a critical review of the literature.* Geneva, World Health Organization, 2006.

21) Behan, D.F ; Eriksen, M.P.; and lin, Y. «**Economic effects of environmental tobacco smoke**» 2005.

([http://www.soa.org/files/pdf/ETSReportfinaldraft\(final203%\).pdf](http://www.soa.org/files/pdf/ETSReportfinaldraft(final203%).pdf), accessed 5 December 2007).

22) CNEAPD. Centre National d'Etudes et d'Analyse pour la population et le Développement. « Enquête Epidémiologique Nationale et Globale sur la prévalence de la Drogue en Algérie ». synthèse Globale. ONLDT. Office National de Lutte contre la Drogue et la Toxicomanie Septembre 2010.

23) National Institutes of Health. *Disease-Specific Estimates of Direct and Indirect Costs of Illness and NIH Support: 1997 Update.* Report submitted to the U.S. house of Representatives Committee on Appropriations. Bethesda, MD: National. Institutes of Health, 1997. **Chapter 6: Economic and Health Services Perspectives.** The Economic Costs of Alcohol Abuse. P.364.

24) United Nation Office on Drugs and Crime (UNODC). Estimating illicit financial Flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes Research report. Octobre 2011. P10.

25) McGhee, S.M et ; al « Cost of tobacco – related diseases, including passive smoking, in Hong Kong ». *Tobacco Control*. 15 (2) (2006): (pp/125-130).

26) Jane, Casey ; and Gordon, Hay. **Centre for Drug Misuse Research**, university of Glasgow Christine Godfrey and Steve Parrott Department of Health Sciences University of York Assessing the Scale and Impact of Illicit Drug Markets in Scotland. Scottish Government Social Research. 2009. P 62.

27) Op.cit.p63.

28) Pierre, Kopp. ; and Christophe, Palle. «**VERS L'ANALYSE DU COUT DES ROGUES ILLEGALES: Un essai de mesure du coût de la politique publique de la drogue et quelques réflexions sur la mesure des autres coûts**». ARMI.

29) Guindon, G.E ; et al. « **The cost attributable to tobacco use: a critical review of the literature**». Geneva, World Health Organization, 2006.

30) Mathers, C.D ; and Loncar, D. « Projections of global mortality and burdrn of disease from 2002 to 2030». *PLoS Medicine*.3/11/2006: p/442.

31) Jane, Casey ; and Gordon, Hay. **Centre for Drug Misuse Research**, University of Glosgow Christine Godfrey and Steve Parrott Department of Health Sciences University of York Assessing the Scale and Impact of Illicit Drug MarKrts in Scotland. Scottish Government Social Research. 2009 p 64.

***) أولئك الذين يتعاطون مواد غير مشروعة بصورة منتظمة ويمكن اعتبارهم مرتهين، أولئك الذين يتعاطون المخدرات بواسطة الحقن.

32) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تقرير المخدرات العالمي 2012. مكتب الأمم المتحدة، 2012. ص 1.

33) WLLIAME F.SKINNER. « Delinquency, Crime, and Development: A Case Study of Iceland» *Journal of Research in Crime and Delinquency*. 23 (August 198: 6) (pp/268-294),

Clinard.M.B and D.J Abbott.; Crime in developing countries. p/ 268.

34) Office National De Lutte Contre la Drogue et la Toxicomanie. **Bilan Annuel Des Saisies De Stupeflants et de Substances Psychotropes par les Services de Lurre : Année 2013. Ministère de la Justice.**

35) Tridata Corporation. « Establishing a relationship Between Alcohol and casualties of fire” Prepared by Tridata Corporation 1000 Wilson Boulevard Arlington, Virginia 22209 October 1999 p/1.

36) D.Kloehn ; K. Miner. ; and K. Daly « Alcohol Use in Minnesota: Extent and Cost » Minnesota Department of Health, October 1995.

37) Jane, Casey ; and Gordon, Hay. **Centre for Drug Misuse Research**, University of Glasgow Christine Godfrey and Steve Parrott Department of Health Sciences University of York Assessing the Scale and Impact of Illicit Drug Markets in Scotland. Scottish Government Social Research. 2009 p/59.

(38) السيد، ياسين، العولة والطريق الثالث، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 104.

39) Samual D. Porteous. « Étude d’Impact du Crime Organisé Points Saillants » p/19. Ministre des Traveaux Publics et Services Gouvernementaux Canada 1998. www.sgs.gc.ca.

(40) عادل حسن، السيد، طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 429هـ-2008 م، ص 63.

41) Hardinghus. H « Narco-économie et Croissance économiques ». In : la Neoéconomie, problème économique ; N°2. 455, 17/01/1996 : p/19

(42) عادل حسن، السيد، طبيعة عمليات غسل الأموال وعلاقتها بانتشار المخدرات، نفس المرجع، ص 73.

(43) نفس المرجع ، ص74.

44) United Nation Office on Drugs and Crime (UNODC). Estimating illicit financial Flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crimes Research report. Octobre 2011. P11.

(****) منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

45) **Joras Ferwerda**. «Criminals saved our Banks : The Effect of Money Laundering during the financial Crisis. Paper for the course Inclusion and Exclusion in Contemporary European Societies. Challenges of a New Europe: Chances in Crisis IUC Dubrovnik April 21-24-2010. p/01

46) **Joras Ferwerda**. «Criminals saved our Banks : The Effect of Money Laundering during the financial Crisis. Paper for the course Inclusion and Exclusion in Contemporary European Societies. Challenges of a New Europe: Chances in Crisis IUC Dubrovnik April 21-24-2010. p/01

47) Programme des Nations Unies pour le contrôle international des drogues, *Tendance mondiales des drogues illicites* 2002 (publication des Nations Unies, numéro de vente : F.02.XI.9), p/66

48) Orange international de contrôle des stupéfiants Soixante-quinzième session. Vienne, 30 octobre 15 novembre 2002. Point 10 de l'ordre du jour provisoire* Projet de rapport de l'Organe pour 2002. Chapitre premier. Les drogues illicites et le développement économique.

49) RSA. Commission on Illegal drugs. Communities and Public Policy. The Economic Impact of Illegal Drug p/3. In The Observer 21 April 2002.

50) International Narcotics Control Board (INCB). «Report of the INCB, 2002»: Chapter. Illicit Drugs and economic development .p/ 2.

51) Royal Society for the encouragement of Arts, Manufactures and Commerce (R.S.A). «*The Economic Effect of Illegal drug Use* ». Action and Research Centre. March 2007. (pp/8-9). *Commission of Illegal Drugs. Communitities and Public Polcy. In* (UNODC). *World Drugs Report 1997*.

****) لمرض الهولندي (Dutch Disease)، اسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 إلى 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، ولم يستفيق إلا بعد نفاذ الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج. فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي. وأول من نشر المصطلح كان مجلة "الإيكونومست" البريطانية عام 1977.